الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5021 | الإثنين | 2 جمادى الأولى 1446 هـ | 4 نوفمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

تداول 388.5 مليون سهم عبر 17183 صفقة نقدية بـ 74.3 مليون دينار

اللون الأحمر يهيمن على المؤشرات.. و"العام" يتراجع 26.20 نقطة

قيمة التداولات خلال أول 10 أشهر 11.99 مليار دينار وزعت على 53.54 مليار سهم

جلسة حمراء للبورصة

خيم التراجع على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الأحد، مع تصدر سهم شركة إنوفست نشاط التداولات.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 26ر20 نقطة بنسبة بلغت 0ر37 في المئة ليبلغ مستوى 7131ر52 نقطة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 46ر54 نقطة بنسبة بلغت 0ر71 في المئة ليبلغ مستوى 6477ر21 نقطة من خلال تداول 234ر18 مليون سهم عبر 9658 صفقة نقدية بقيمة 30ر9 مليون دينار (نحو 94ر2 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 22ر07 نقطة بنسبة بلغت 0ر29 في المئة ليبلغ مستوى 7649ر29 نقطة من خلال تداول 154ر3 مليون سهم عبر 7525 صفقة بقيمة 43ر3 مليون دينار (نحو 132 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 48ر31 نقطة بنسبة بلغت 0ر75 في المئة ليبلغ مستوى 6371ر68 نقطة من خلال تداول 122 مليون سهم عبر 5380 صفقة نقدية بقيمة 16ر6 مليون دينار (نحو 50ر6 مليون دولار).

بلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 74.36 مليون دينار، وزعت على 388.53 مليون سهم، بتنفيذ 17.18 ألف صفقة.

وأثر على الجلسة تراجع 10 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ2.68 %، بينما ارتفع قطاعا المواد الأساسية وصناعية بـ0.30 % و0.09 % على التوالي، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

تراجع سعر 77 سهماً على رأسها "إنوفست" بـ10.98 %، بينما ارتفع سعر 40 سهماً في مقدمتها "كفيك" بـ6.61 %، واستقر سعر 8 أسهم.

وجاء سهم "إنوفست" في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 52.39 مليون سهم، وسيولة بقيمة 8.38 مليون دينار.

أداء الـ10 أشهر

لم يتخل المستثمرون الأجانب عن دعم البورصة خلال أول 10 أشهر من عام 2024؛ إذ جاء صافي تعاملاتهم شرائي بـ174.09 مليون دينار (569.02 مليون دولار)، وقابلها صافي بيعي للمستثمرين المحليين والخليجيين، وبرز الدور الشرائي لفئتي المؤسسات الصناديق الاستثمارية.

يُشار إلى أن مؤشرات البورصة الرئيسية ارتفعت في أول 10 أشهر بالعام؛ إذ قفز "الرئيسي" 17.13 %، وصعد "الرئيسي 50" بنحو 17 %، وارتفع المؤشران الأول والعام بنحو 2.60 % و4.99 % على الترتيب؛ وذلك عن مستواهم بنهاية عام 2023.

وسجلت الأسهم قيمة سوقية بنهاية تعاملات أكتوبر 2024 نحو 42.32 مليار دينار، بزيادة 5.12 % تُقدر بـ2.06 مليار دينار قياساً بمستواها في ختام ديسمبر من العام المنصرم البالغ 40.26 مليار دينار.

أول 10 أسهم بالعام بقيمة 174.09 مليون دينار؛ لشراء أسهم بنحو 1.77 مليار ريال، قيمة 1.وباعوا أخرى بـ1.60 مليار دينار.

وعلى النقيض، فقد جاءت محصلة تعاملات المستثمرين الكويتيين – الأكبر تعاملاً في البورصة – بيعية بقيمة 84.81 مليون دينار، فقد اشتروا أسهماً بـ10.03 مليار دينار، وباعوا أخرى بـ10.12 مليار دينار.

وإلى جانب المستثمرين المحليين، فقد اشترى مستمرو الخليج – أفراد، مؤسسات/شركات، صناديق استثمارية– أسهماً بـ0.190 مليار دينار، قابلها مبيعات بـ0.280 مليار دينار، مسجلين صافي بيعي 89.29 مليون دينار.

وحسب الإحصائية، فقد اقتنصت مشتريات الكويتيين 83.66 % من تعاملات البورصة أول 10 أشهر و84.37 % من مجمل المبيعات، ويتبعهم الأجانب بنحو 14.75 % من المشتريات و13.30 % للمبيعات، ويليهما الخليجيون بـ1.58 % من المشتريات و2.33 % للمبيعات.

وصلت قيمة التداولات في البورصة أول 10 أشهر بالعام 11.99 مليار دينار، وزعت على 53.54 مليار سهم، بتنفيذ 3.16 مليون صفقة.

الأجانب يواصلون الدعم

حافظ المستثمرون الأجانب–تحت بنود أخرى – على صافي تعاملات شرائي بالبورصة في

فئات المستثمرين

تتوزع تعاملات المستثمرين في بورصة الكويت على اختلاف جنسياتهم على 4 فئات، وهي: الأفراد، المؤسسات، أو الشركات، وصناديق الاستثمار، ومحافظ عملاء، علماً بأن تعاملات الأخيرة تقتصر على المستثمرين الكويتيين.

وفي أول 10 أشهر من عام 2024، دُعمت البورصة الكويتية من تسجيل المؤسسات/الشركات والصناديق الاستثمارية صافي تعاملات شرائي بقيمة 114.65 مليون دينار و2.90 مليون دينار على التوالي.

واقتنصت المؤسسات/الشركات أكثر من نصف التعاملات في بورصة الكويت بأول 10 أشهر من العام، فيما تُعد الصناديق الاستثمارية أقل الفئات تعاملاً.

«أسواق المال» تصدر قراراً تأديبياً ضد «أسيكو للصناعات» و«المركز»

هيئة أسواق المال

أعلنت هيئة أسواق المال صدور قرار مجلس تأديب رقم (29/2024 مجلس تأديب) (11/2024 هيئة) بتوقيع عقوبة الجزاء المالي ضد شركة أسيكو للصناعات وأعضاء مجلس إدارتها، وشركة المركز المالي الكويتي.

ووفق بيان الهيئة يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 3 أعضاء، وعضو مجلس إدارة سابق ورئيس مجلس إدارة الشركة السابق ومكتب البزيع وشركاهم، ومراقب حسابات الشركة؛ لمخالفتهم قواعد الإدراج وسلوكيات السوق وحوكمة الشركات وأخلاقيات السوق وأنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون.

وأوضحت أنه ثبت للهيئة مخالفة أسيكو للصناعات حكم المادة (14–1) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، حيث ثبت للهيئة بشكل قاطع بأن العمليات التي قامت بها شركة أسيكو للصناعات خلال عامي 2018 و2019، وتحديداً صفقة بيع حصة جوهرية من شركة (تابعة) والتي نتج عنها أرباح بقيمة تبلغ نحو 40 مليون دينار كويتي.

وتابعت بأن ذلك ضمن البيانات المالية المنتهية في عام 2018 هي عملية صورية وليست حقيقية، حيث تبين أن هدفها كان لإعادة تقييم شركة (تابعة)؛ وذلك لتحسين ورفع المركز المالي لشركة أسيكو للصناعات.

بالإضافة إلى أن التعامل الذي قامت به الشركة جوهره يعد بمثابة عملية تمويل وليس عملية بيع، حيث إن المحصلة النهائية لذلك واضحة خلال عام 2019 بعد ممارسة حق إعادة الشراء من قبل شركة أسيكو للصناعات دون الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وتابعت بأن أعضاء مجلس الإدارة الثلاث ثُبت مخالفتهم حكم البند رقم (5) المادة (7–3) من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما؛ لعدم قيامهم بالدور المنوط بهم بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية إثر العمليات التي قامت بها شركة أسيكو للصناعات خلال عامي 2018 و2019.

وتابعت بأنه تحديداً صفقة بيع حصة جوهرية بتاريخ 8 يوليو/تموز 2018 من ملكيتها في أسهم شركة (تابعة) بعدد 30.23 مليون سهم لصالح شركة (الطرف المشتري).

وقالت إنه نتج عنها أرباح بقيمة تبلغ نحو 40 مليون دينار كويتي ضمن البيانات المالية المنتهية في عام 2018، حيث ثبت بأنها عملية صورية وليست حقيقية هدفها إعادة تقييم شركة (تابعة)؛ وذلك لتحسين ورفع المركز المالي لشركة أسيكو للصناعات.

بالإضافة إلى أن التعامل الذي قامت به الشركة جوهره يعد عملية تمويل وليس عملية بيع، حيث إن المحصلة النهائية لذلك واضحة باتت واضحة خلال عام 2019 بعد ممارسة حق إعادة شراء الحصة المبيعة من أسهم شركة (تابعة) من قبل شركة أسيكو للصناعات؛ وذلك دون الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وفيما يخص شركة المركز المالي الكويتي، تم إثبات مخالفتها حكم البند رقم (4) من المادة (2–3) من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، حيث قامت الشركة بترتيب صفقة لعميلها شركة أسيكو للصناعات (الطرف البائع)، وأن الطرف الآخر في تلك الصفقة هي شركة تابعة لشركة المركز المالي الكويتي.

كما خالفت حكم البند رقم (2) من المادة (2–8) من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، حيث ثبت للهيئة بشكل قاطع قيام شركة المركز المالي الكويتي بصفتها مستشاراً استثمارياً لدى شركة أسيكو للصناعات بترتيب صفقة بيع حصة في شركة (تابعة) إلى شركة (الطرف الشاري).

وتضمنت أحد شروط تنفيذها على أن يتم فتح محفظة لدى شركة المركز المالي الكويتي وتحصيل أتعاب إدارة بمبلغ 50 ألف دينار كويتي سنوياً؛ الأمر الذي يعتبر حصول الشخص المرخص له على منفعة من ترتيب الصفقة يتم من خلالها تحقيق منافع وأرباح بخلاف أتعاب الاستشارة الأساسية.

وثبت مخالفة مكتب البزيع وشركاهم حكم المادة (5–4–3) من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما؛ لعدم قيامه بصفته مراقب حسابات شركة أسيكو للصناعات بإبداء أي ملاحظة في تقريره المعد عن البيانات المالية للشركة عن السنوات المالية المنتهية في 2018 و2019.

وذلك حول عدم سلامة تسجيل الأثر المالي من صفقة بيع حصة من أسهم شركة (تابعة) بتاريخ 8 يوليو 2018 لصالح شركة (الطرف الشاري)؛ وذلك نظراً لاستمرار سيطرة شركة أسيكو للصناعات على الحصة المبيعة بعد إتمام الصفقة خاصة في ظل وجود حق إعادة شراء الحصة المبيعة المذكورة في البند الرابع من العقد المؤرخ 8 يوليو/تموز 2018.

تضمن القرار توقيع جزاء مالي على شركة أسيكو للصناعات مبلغ مقداره 50 ألف دينار عن المخالفة الأولى، و5 آلاف دينار لكل عضو من الـ4 أعضاء بمجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة سابقاً عن المخالفة المنسوبة إليهم.

توقيع جزاء مالي على شركة المركز المالي الكويتي مبلغ مقداره 50 ألف دينار عن المخالفتين الأولى والثانية للارتباط، ومكتب البزيع وشركاهم– بصفته مراقب حسابات شركة أسيكو للصناعات مبلغ مقداره 20 ألف دينار عن المخالفة المنسوبة إليه.

انخفضت خسائر "أسيكو" في الربع الثاني من العام الحالي 15% عند 2.04 مليون دينار، وتحولت "المركز" للربحية في النصف الأول من عام 2024 بقيمة 1.79 مليون دينار.

ضمن مبادراته المستمرة لإثراء تجربة العملاء عبر الابتكار والتحول الرقمي

«المركز» يتعاون مع «حسابي» لتوفير منصة رقمية مبتكرة

سلمان عليان

راكان العدساني

محمد الصميعي

أطلق المركز المالي الكويتي "المركز"، بالتعاون مع "حسابي"، الشركة المتخصصة في خدمات الدفع الإلكتروني، منصة رقمية مبتكرة تتيح لعملاء "المركز" زيادة مبالغ استثماراتهم السابقة في صناديق "المركز" الاستثمارية بشكل دوري من خلال هذه الخدمة بكل سهولة، وذلك في إطار التزامه المستمر بتعزيز تجربة العملاء وتطوير حلول الرقمنة.

وأوضح "المركز" بأن الأداة الجديدة ستقدّم حصرياً لعملائه الحاليين من المستثمرين، وستتيح لهم إمكانية تعزيز استثماراتهم عبر نظام المدفوعات الرقمية المتكامل، مباشرة من حساباتهم وبشكل إلكتروني كلياً. وأشار "المركز" إلى أن المعاملات في المنصة الجديدة تتم عبر خطوات بسيطة وآمنة يتم التحقق فيها من بيانات العميل، ومن ثم يمكنه القيام بعملية الدفع بكل يسر.

وبهذه المناسبة، صرح سلمان عليان، نائب رئيس أول، إدارة التخطيط الإستراتيجي في "المركز"، قائلاً: "نحرص في "المركز" على تقديم حلول رقمية مبتكرة، مدعومة بأحدث التقنيات بما يتناسب مع احتياجاتهم المتغيرة في مجال إدارة الثروات. ويمثل تعاوننا مع "حسابي" خطوة هامة في هذا السياق، حيث يتيح لنا تبسيط عمليات زيادة الاستثمار من خلال أداة فعالة وآمنة وسهلة الاستخدام. وتعكس هذه المبادرة رؤية "المركز" الإستراتيجية في تبني حلول الرقمنة ورفع مستويات الكفاءة في جميع عملياتنا، بما يضمن تقديم أعلى مستويات الخدمة لعملائنا."

وصرح محمد الصميعي، نائب رئيس مساعد، إدارة الثروات وتطوير الأعمال في "المركز"، قائلاً: "تجسد هذه الأداة الفريدة التزامنا الراسخ بتلبية متطلبات العملاء وتعزيز تجربتهم الاستثمارية، وتمكينهم من الاستفادة من فرص النمو في الأسواق وتحقيق طموحاتهم المالية عبر أحدث الابتكارات الرقمية. كما أن شراكتنا المميزة مع "حسابي" تساهم في توفير أعلى معايير الأمان للعملاء من خلال هذه المنصة الفاعلة. ونتطلع إلى الاستمرار في خلق حلول استثمارية مبتكرة كجزء من القيم المتأصلة في "المركز". ومن جهته، أعرب راكان العدساني، الرئيس التنفيذي لشركة "حسابي"، عن فخره بالشراكة مع "المركز"، قائلاً: "يسعدنا التعاون مع "المركز" في تطوير هذه المنصة الرقمية المتقدمة، والتي صممناها خصيصاً لتعزيز تجربة المستثمرين". وأضاف العدساني "هذه الشراكة تجسد تفاني "حسابي" في تطوير حلول دفع مبتكرة، وتعكس رؤيتنا المشتركة لتوفير تجارب عملاء سلسة وآمنة وعالية الكفاءة. وكلي ثقة بأن التعاون بين الشركتين سيؤسس لمعايير جديدة أعلى في قطاع الخدمات المالية." ولقد رسّخ "المركز" على مر السنين مكانته الرائدة في تطوير الحلول المالية المبتكرة التي تتماشى مع تطلعات عملائه المتجددة والتغيرات الديناميكية في الأسواق، حيث قدّم باقة من الخدمات الأولى من نوعها في السوق الكويتي. ويشمل ذلك إطلاق تطبيق "iMarkaz"، التطبيق الاستثماري الشخصي الذي يوفر تجربة رقمية مخصصة وشاملة للعملاء. وبالإضافة إلى ذلك، قام "المركز" بإطلاق "صندوق الزخم الخليجي"، أول صندوق من نوعه في الكويت يتبع إستراتيجية الزخم، ليؤكد التزامه الدائم بتعزيز تجربة العملاء وتقديم حلول استثمارية رقمية متطورة تلبي طموحاتهم المالية.